العنوسة

كانت الفتاة تعتبر عانسا فى الأربعينيات إذا تعدت ١٦سنة ولم تتزوج، وفى الستينيات كانت الدراسة الجامعية هى بداية الوقوف فى محطة العوانس، واختلفت الصورة فى التسعينيات، ثم أصبحت سن الثلاثين هى سن العار للفتاة التى لم تتزوج، وبعد الخامسة والثلاثين ينظر إليها وكأنها وصلت إلى سن التقاعد، وانتهى تاريخ صلاحيتها تماما..

ويعتقد د.خالد منتصر أن هاجس الزواج، وعدمه بالنسبة للعانس من بقايا العصر العبودى الذى يعامل من لا تتزوج كعار، وعبء، ومصدر نحس، ثم يأتى العقم ليمثل الهاجس الأشد وطأة لكون المرأة فى هذه المجتمعات ماكينة لتفريخ الأطفال..

أما د.جيهان رأفت استشارى الأمراض النفسية والعصبية بقصر العينى فتقرر فى الملحق الأسبوعى للجمهورية(محبوبتى) الصادر ٦ من فبراير ٢٠٠١ أن مثلث الرعب للمرأة: «العنوسة» - «الطلاق» - «العقم»، يعتبر قضية اجتماعية تبرز فى المجتمع الشرقى عامة، والمجتمع التقليدى بصفة خاصة فمثلا فى الأحياء الشعبية داخل المدينة، والقرية ترى بشكل أكثر وضوحا فى هذه المجتمعات حيث تنظر للعاقر، والمطلقة فيها نظرة عنيفة غير مقبولة اجتماعيا؛ بينما فى المناطق الأرستقراطية، والأحياء الراقية فى المدينة قد تخف حدة النظر لقضية عدم الإنجاب، والطلاق..

آخر تعداد لقائمة العنوسة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ضمت ٧ ملايين فتاة بعد أن كان الرقم الرسمى ٥ ملايين سنة ١٩٩٨ بارتفاع قدره٤٠٪ فى خمس سنوات، وهذه الإحصائية نشرتها الجمهورية القاهرية فى ملحقها(محبوبتى) الصادر فى ١٦ من سبتمبر ٢٠٠٤، أما العدد الأحدث فى التقدير فهو ٩ ملايين عانس، وتفاوت الأرقام يرجع إلى أن هناك كثيرا من الحالات لفتيات أخذن لقب «الزوجة الثانية »، وبعده لقب «مطلقة» هربا من شبح «عانس»، وهذا باعتراف العانسات

أنفسهن..

نوهت جريدة الجمهورية فى عددها الأسبوعى الصادر فى ٢٢ من أغسطس ٢٠٠٢ عن الخلل، أو الرعب الذى أصبح يهدد البيت المصرى فى المستقبل القريب، والبعيد، وهو ما فجرته أرقام الإحصائيات الرسمية التى صدرت مؤخرا عن الجهاز المركزى لتعبئة العامة والإحصاء حول هبوط معدلات الزواج بنسبة ١١٪ عن العام السابق حيث بلغت عقود الزواج نحو ٥١٣ ألفا فى مقابل ٥٧٩ ألفا فى العام السابق، كما سجلت معدلات الطلاق ٧٠ ألف حالة فى مقابل ٦٨ ألف حالة فى العام السابق بزيادة قدرها ٣٪ لتبلغ النسبتان ١٤٪ فى غير صالح مؤسسة الزواج سواء بالعزوف عنه، أو الخروج منه، وعدم الحرص عليه كنظام اجتماعى، ويحذر د.محسن العرقان الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية بأن البديل الخطير لمؤسسة الزواج هو السقوط فى مستنقع الرذيلة، أو الزواج السرى وهو ما يؤدى فى النهاية لانحلال المجتمع، وضرب بنيته الأساسية..

ويرى د.أحمد المجدوب الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية أن عزوف الشباب عن الزواج يرجع إلى افتقاد الثقة بالفتاة نتيجة سلوكها المضطرب، وعدم التزامها بالمبادئ التى يريدها الشاب فيمن ترتبط به، أما الطلاق فيعزى أسبابه إلى العامل الاقتصادى، وسوء المعاملة، والبخل، وعدم التفاهم، وعدم التكافؤ الاجتماعى، وسوء الاختيار حيث يتم التركيز فى الاختيار على المظهر دون الجوهر؛ فتزول المشاعر الجنسية خلال شهر من الزواج، وعادة ما تتم أكثر حالات الطلاق فى العام الأول من الزواج، بينما يرجع د.ثروت اسحاق رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة عين شمس هاتين الظاهرتين إلى أزمات خطيرة ألمت بالمجتمع المصرى، ليست اقتصادية كما يظن البعض، ولكنها أزمات ثقافية، وأخلاقية نتجت عن التغيرات الكثيرة، والمتلاحقة بالداخل، والخارج أصابت المجتمع بحالة من «اللخبطة»، وأدخلت عليه قيما جديدة لم تكن موجودة، وللأسف كلها قيما مرضية تؤدى إلى مزيد من التفكك الأسرى، والانحلال..

فى تحقيق نحو قياس رأى الفتيات فى مطاردة شبح العنوسة لهن؛ علقت إحداهن على أن تأخر سن الزواج هو بسبب إصرار الفتيات على إتمام تعليمهن بعد العالى، وتحقيق كافة أحلامهن، وارتفاع تكاليف الزواج، ومغالاة الأهل فى المهور، وتتحدث أخرى عن نفس الأسباب، ولكن بطريقة أخرى؛ فتقول: عندما أصبح التفكير فى الطموحات، والأحلام على حساب الزواج، والاهتمام بالمظاهر؛ ظهرت هذه المشكلة، وتدعو إلى تشجيع الزواج المبكر بشرط إتمام التعليم، وتؤكد أخرى أن المشكلة لا

تقل عن مشكلات أخرى كالإدمان، والمخدرات، والإرهاب، وليس لها شروط نحو الزواج المبكر، ولا تحفظات..

ويشير د. السيد عوض أستاذ علم الاجتماع بكلية آداب قنا إلى أسباب الظاهرة فى الصعيد:

- التدخل الصارخ من العائلة فى اختيار شريك الحياة، خاصة إن كان من خارج العائلة..

- التعليم فى البعض الآخر أتاح للفتاة حرية الرفض..

- رغبة من يريد الزواج من الاقتران بالفتيات صغيرات السن - دون الجامعيات - خاصة لو كانت غير عاملة فى ظل انتشار البطالة، وغلاء الأسعار..

فى الدراسة التى قامت بها د.إيمان محمد صبرى أستاذ علم النفس المساعد بكلية آداب المنيا على غير المتزوجين، ولماذا يفضل البعض العنوسة من خلال عينة من ٦٤ رجلا، وامرأة فوق سن ٣٥ تقول فيها إن ارتفاع معدل الاكتئاب لدى العانس يجعلها كالطفل اليتيم المحروم، وهى معرضة للإصابة، أو لديها معدل مرتفع من الاضطرابات الانفعالية، والقلق، وهن يرفضن الزواج بسبب:

- الخوف من تكرار فشل تجارب الآخرين..

- الهروب من تحمل المسئولية..

- التعود على الوحدة، والشعور بالملل فى التواجد مع الآخر بصفة دائمة..

- طمع الرجال فى مرتب الزوجة، واختفاء مفهوم الرجولة الحقيقية..

- عدم وجود الشخص المناسب، وتحمل الزوجة لكل شىء..

أما سبب رفض الزواج من الشباب:

- تساهل البنات فى إقامة علاقات..

- تفضيل الحرية على قيود الزواج..

- يرون أن الزواج نظام اجتماعى فاشل..

نشرت جريدة السياسى فى العدد الصادر فى ٢٣ من يونيو ٢٠٠٢ تحت عنوان «العنوسة قنبلة موقوتة فى البيوت المصرية» وما وصل إليه حال البعض من الفتيات المتعلمات المثقفات من زيارة للأضرحة، وتردد على الدجالين، والمشعوذين عن قناعة، أو ربما عن يأس؛ من أجل الزواج، ومن أجل ألا تقع فى دائرة العنوسة، كما يقع أخريات فى أتون الرذيلة، والتنازلات الأخلاقية من أجل الحصول على رجل، أو حتى ظل رجل وترجع الجريدة تأخر سن الزواج من مجمل آراء العامة، والمتخصصين

إلى العامل الاقتصادى، وهى فى رأينا آراء سطحية، ومتعجلة، فنجد أن الفتاة، وأهلها الآن يقدمون كثيرا من التنازلات، بل إن بعض البيوت، والفتيات يرصدون الأموال، والهبات من أجل زواج البنات، وجعلها مغرية ماديا لمن يتقدم للزواج منها حتى إن البعض يقع ضحايا للمحتالين..

وهذا فضلا عن دخل الفتاة نفسها التى تعمل غالبا، ولا تنفق كثيرا، وبالتالى لديها فائض تستطيع به أن تكون مغرية لأى شاب يريد الارتباط، وقد تساعد معه فى مصارف الزواج، والمعاش، وعلينا إذن أن نبحث فى أسباب أخرى غير سطحية، ومريحة من أن التركيبة الاجتماعية قد اختلفت كثيرا عن ذى قبل فأصبحت للمرأة شوكة مثل شوكة الرجل، وأصبح البيت الذى كان يحتوى على رجل، وامرأة يحتوى الآن على رجلين لكل منهما شخصيته، واستقلاله، ومعارفه، وأهله، وماله الخاص، فأصبح البيت ساحة للصراع، وليس للوئام، والسكن، وإلا إذا كانت الأوضاع الاقتصادية هى الحائل دون الزواج فى مصر فكيف بالدول العربية ذات الدخول المرتفعة، وإحجام شبابها عن الزواج، وحتى فتياتها؟!..

نشرت جريدة الأهرام ملخصا لدراسة عن الزواج بمصر قام بها د.ماجد عثمان الأستاذ بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعه الأمريكية بالقاهرة تفيد بأن حالات الزواج التى تمت سنة ١٩٩٦ بلغت نصف المليون حالة، منها ١٣٣ ألف حالة(مايقرب من ٢٧٪) تكبر فيها الزوجة عن الزوج بفارق عمرى يتراوح بين ٥ إلى ١٥ سنة(يتراوح عمر الزوجة ما بين ٣٠ إلى ٣٥ سنة، وعمر الزوج ما بين ٢٠ إلى ٢٥سنة)، كما أن نسبة عالية من هذه الزيجات يكون فيها مستوى الزوج التعليمى أقل من الزوجة بمعنى وجود تفاوت عمرى، وتعليمى، وهو ما يرجعه الباحث إلى خشية الفتيات من أن يفوتها قطار الزواج، ثم وصمها بالعنوسة، ومن جهة أخرى فإن الشباب غير القادر على أعباء الزواج لا يمانع من الارتباط بمن هى أكبر منه فى العمر، وأقدر ماديا منه على الرغم من أنه لم يسبق له الزواج..

مع نهاية عام ١٩٩٧ صدر كتاب د.نادين رضوان بعنوان «الشباب المصرى وأزمة القيم» عبارة عن دراسات تدور حول قضية الاختيار والزواج، يرصد أهم انعكاسات آليات السوق على القيم الخاصة بأسلوب الاختيار للزواج، مستوى التعليم والوضع الاقتصادى، وقيم الزواج المادية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١- انخفاض مستوى الأجور فى مصر تجعل الشباب غير قادر على مواجهة الحاجات الضرورية..

٢- غموض المستقبل، وعدم القدرة على الاستقلال المادى عن الأسرة..

٣- يعيش الشباب إحباطات فرضتها عليه سياسة السوق؛ بارتفاع أسعار المساكن بصورة تفوق قدرات، وطاقة الأغلبية..

٤- انعدام ثقة الشباب فى مؤسسات الدولة حيث أصبحت الوساطة، أو المحسوبية أهم مفردات قاموس الحياة اليومية..

وترى المؤلفة أن الزواج أصبح يخضع لمنطق العصر الحديث؛ وهو منطق العقل، والحسابات المادية بعد أن فقد الشباب إيمانهم بأهمية التقارب النفسى، والانسجام العاطفى، والتكافؤ الاجتماعى، والثقافى، والمادى بما يجعلهم يرون الحياة ذاتها مشروعاً تجارياً، وعلى الإنسان كسلعة قابلة للتداول أن يختار الصفقة الرابحة عند اختيار شريك الحياة..

obeikandl.com